مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 03 السنة 2021 ص 401 - 415

تاريخ الإرسال: 2021/03/19 تاريخ القبول: 2021/05/16
تاريخ النشر: 2021/06/01

أساليب التدقيق اللغوي ومناهجه في تحقيق المخطوطات
Methods of Linguistic Research in Editing Manuscripts

د. كنتاوي محمد، [2]
جامعة أحمد دراية (أدرار)، [1]kantmed2301@univ-adra.edu.dz

الملخص:

إن مهمات تحقيق المخطوطات تعتمد بصورة أساسية على مناهج البحث اللغوي إجمالا، ويركز الباحثون في هذا الحقل العلمي على توظيف مختلف الوسائل والأساليب لأجل بلوغ الغاية التي يصبون إليها في ذلك، وهذا يعني أنه من الضروري أن يكون الباحث المحقق ملمًا بقضايا اللغة وعالما بتقنيات الاستبدال اللغوي ومدركا لظواهر التحريف والتصحيف والتزييف، كما يجب عليه أن يكون صاحب فراسة لغوية في الكشف عن خبايا النصوص والمشتبه من الكلام، فضلا معرفته بالتاريخ والأعلام؛ وفي البحث تفصيل لما كان مجملا.

الكلمات المفتاحية: أسلوب؛ تدقيق، منهج؛ مخطوط؛ استبدال.

Abstract:

The tasks of investigating manuscripts depend mainly on the methods of linguistic research in general, and researchers in this scientific field focus on employing various means and methods in order to achieve the goal they aim for in this, and this means that it is necessary for the investigating researcher to be familiar with language issues and knowledgeable and aware of linguistic substitution techniques. For the phenomena of

distortion, misrepresentation and forgery, as he must have a linguistic knowledge in revealing the secrets of texts and the suspect in speech, as well as his knowledge of history and flags In the search, a detail of what was outlined.
Keywords: style; Audit; Curriculum; Manuscript; Replacement.

المؤلف المرسل: محمد كنتاوي، KANTAOUIMED2301@GMAIL.COM

مقدمة:

إنَّ سنةَ الصدقِ هي التحرِّي والتحقُّق، وإنَّ مبدأ الأمانةِ هو الحفظُ والصيانةُ، وإنَّ وسيلةَ النَّقْلِ السَّماع والتّلقّي، وبناءً على هذه وتلك وما بينهما: يكون البحث في اللغة وتحقيق الموروث العلمي مشروطًا وفق نظام معينٍ ومنهجٍ موضوعيّ قويمٍ؛ أما الأخذُ التّلقائيُّ للمواد فإنه يورثُ البحث العلمي فتورًا في المنهج، وفقرًا في المادة العلمية، مما يزجُّ به في متاهات لا فرق فيها بين المدخل والمخرج، فيبدو الباحث مضطربًا في التفكير ومترددًا، بحيث لا مجال للاطمئنان في درسه أو في بحثه.

فيكون هذا الباحث قد فرَّط في إحدى أهمِّ وسائل البحث المنهجي والدرس المنتظم، وهما الاستقراء والاستنباط، بل إنهما أبرز المناهج العلمية الدقيقة، التي من خاصتها: ضبط الظاهرة المراد بحثُها، وتصورها والإحاطة بمراحل ظهورها، وأسباب وجودها، وغير تلك من أهداف أي بحث مماثل؛ ولا يتسنى ذلك إلاّ بالمنهج القويم الذي يتحرّى الصدقَ والتحقيقَ والحفظَ والأمانةَ حال النقل.

وهذا الطرحُ لا يعني أنَّ حقول الدرس اللغوي العربي لم تعرف جهودًا أو انجازات – من قريب أو بعيد، متقدِّمة أو متأخرة – راميةً في مجملها إلى تحقيق الضرورة المذكورة آنفًا؛ وبناء على ذلك قسمت المداخلة المتواضعة قسمين:

الأول: حول مناهج البحث اللغوي، و**الآخر** حول أساليب تحقيق المخطوطات تنظيرا وتطبيقا.

أولا: مناهج البحث اللغوي:

قد يتبادر الى ذهن الواحد منا أن اللغة ظاهرة اجتماعية بسيكولوجية وأن ذلك هو ما يجعل أمر إخضاعها لأحكام وتقييدها بقوانين علمية صارمة كما يصفها أنيس فريحة صعبا، وذلك لفاعليتها واستمرارها، والتقييد أمر تأباه الظواهر الحية المتطورة وإنما ذلك من صفات الظواهر الثابتة المستقرة، في هذا الاعتراف يرى أنيس فريحة شي من الصحة، ووظيفة عالم اللغة أولا هي الوصف Description وهذا الوصف الدقيق الذي يتناول زمن اللغة ومكانها إنما هو العلم ذاته؛ وعلى الرغ من وجود هذه الاعتراضات.

إلا أن الحقل اللغوي لم يعدم وجود محاولات مستمرة ومبادرات حثيثة من طرف علماء اللغة المخلصين لها وغايتهم إخضاع اللغة لقوانين العلم الحديثة الصارمة، مسايرين في ذلك علماء الاجتماع لما اخضعوا ظواهر المجتمع للعلم والبحث العلمي، وإذا كانت اللغة ظاهرة بيولوجية اجتماعية بسيكولوجية، وإذا كان الأسلوب العلمي يطبق على هذه العلوم المذكورة فما الذي يحول دون ممارسة العلمية على اللغة إذا كانت بدورها توصف وتحدد كما تقيد وتخضع لمختبر؟ ولم لا يؤخذ بهذا الأساس؟.

الجواب على هذا الاشكال جوابات ولكن ليس قبل أن أشير الى ماهية الأسلوب العلمي، إن هذا الأسلوب يتطلب قبل كل شي موضوعية، ومعناها التجرد قدر المستطاع بل التجرد الكلي عن الذاتية وعن كل غرض وهوى وسابق معرفة، والبدء بالملاحظة والمراقبة وتدوين الملاحظات، ويتم جمع المعطيات الكافية لوضع نظرية مؤقتة، ثم تعرض على الامتحان ليعلم مدى مصداقيتها وشموليتها، وإذا ثبت

ذلك تعلن قانونا أو قاعدة علمية؛ وهذا هو الأسلوب العلمي الذي يطبق الآن في الدراسات اللغوية، ومن هنا نشأ علم اللغة.

ولنا بعد هذا أن نتساءل: ما هي الوصفة الملائمة لمعالجة المسائل المثارة؟ وإلى أي مدى يمكن ممارسة العلمية على اللغة؟.

قضية وإشكال: البحث اللغوي وأزمة المنهج:

إن ممارسة البحث مرهونة بتحديد استكشافية موجبة[1] كما يرى ذلك عبد القادر الفاسي الفهري تعتمد بدورها منهج الاستدلال العلمي وإذا علمنا أن هناك اعتقاد سائد لأولوية العلوم التجريبية على العلوم الانسانية انطلاقا من منهجها الدقيق والمحكم، فما ذلك الاعتقاد إلا دعوة غير صريحة لتجديد الثقة في العلوم الانسانية عامة واللغة خاصة، التي انطلقت منذ امد غير بعيد وما زالت في بداية الطريق، ولكن قلّما يكون الحكم في هذه الميادين حسب الصعاب التي يتجاوزها الدارسون، إنما يكون بحسب النتائج والمحصول[2].

وكم كان تحامل تلاميذ المدارس والمستشرقين ومن دونهم من غير المتخصصين في اللغة العربية شديدا على هذه اللغة والدراسات الخاصة بها، من ذلك أنها: معقدة وصعبة المراس، وغير نافعة في الحياة ولا مرد لمثل هذه الاعتقادات إلا لعدم التجديد في منهج الدرس اللغوي، وكذا ركود التفكير اللغوي وهو في نظر تمام حسان إنما وقع لسببين[3]:

الأول: أن السلف لم يخلفوا جانبا من جوانب البحث اللغوي ليتداركه الخلف، و**الآخر:** قصر النظر الى اللغة العربية وحصره احتراما لكونها لغة التنزيل[4] ، وبات أمر الزيادة في المواد اللغوية محرما وبات المولّد محروما من دخول حظيرة الاستعمال اللغوي.

ويوما بعد يوم تزداد حاجة الدراسات اللغوية الى منهج له فلسفته وتجاربه وفق ما سمي الروح العلمية الخالصة وتوفيرا لجهود اللغويين واجتهاداتهم[5]؛ والدعوة الى التجديد في منهج الدراسات اللغوية قديمة العهد عند العرب ، ولعل اول محاولة في هذا الباب انفرد بها العالم اللغوي ابن مضاء القرطبي الاندلسي (ت581هـ) من خلال كتابه "الرد على النحاة"[6].

ومنهج ابن مضاء في دراسة اللغة لا يعتمد على التقدير والتعليل للصيغ اللغوية بقدر ما يدعو الى اعتماد ما هو مستعمل منها وحسب، وفي العصر الحديث كثرت وتكاثرت المحاولات والمساعي الحثيثة في شأن تجديد المنهج اللغوي وتصدرتها أكثر الهيئات محافظة على التراث اللغوي وأشدها غيرة عليه ألا وهي هيئة الأزهر، وتلك المحاولات إنما قامت على الذكاء والاجتهاد لا على التفلسف والتعمق في فقه اللغة وفهمها[7].

ويتجاوز عبد القادر الفاسي الفهري النظرة القديمة للغة ويدعو الى تصورها موضوعا رياضيا أو اجتماعيا أو نفسيا، ولا يرى مانعا من ذلك وهذا ما يفضي بنا إلى تصور اللسانيات جزءا من الرياضيات أو علم الاجتماع أو علم النفس، والاعتقاد بأن وظيفة اللغة تواصلية لا غير اعتقاد باطل في نظره.

وجديرة بالذكر في هذا الباب الاشكالات العميقة التي تعترض سبيل البحث اللغوي (اللغة العربية الفصيحة) كإشكال المادة اللغوية أو المعطيات التي يتناولها الدارس بالوصف، وإشكال يجرنا إلى إشكال أدهى وأخطر هو مشكل المنهج: فالوصفيون الخلف عندما احتسبوا بموروث الدارسين السلف من معطيات ظلوا قيد مناهج القدامى وحبيسوها، ويورد الفاس الفهري مقالة المتوكل من ملخص لرسالة عن "نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم" (مجلة الأفاق: غشت 1981 ص

76). جاء في نصها: "لا مندوحة من أن تؤخذ اقتراحات القدماء بعين الاعتبار حين الشروع في أي عمل يستهدف وصف اللغة العربية المعاصرة...".

فالوصفيون وعلى رأسهم تمام حسان يرفضون العلة ونظرية العامل والاعرب التقديري وعددا من الفصول والمفاهيم الموجودة في التراث، والانتقال عندهم من أمر ملاحظ الى أمر مجرد مرفوض أيضا وتلك الأشياء في نظرهم ليست من العلم الذي من خاصيته أنه يكتفي بالملاحظة الخارجية والتساؤل عن الكيف، أما البحث عن علة وجود الظاهرة فلا، لذلك يقول تمام حسان : "إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر انه يعنى اولا وآخرا بالاجابة عن : كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة إجابة عن لماذا تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة في وجود هذه الظواهر"[8] .

لذلك اجمع كثير من الباحثين على ضرورة اعتماد منهجين في البحث اللغوي[9]، متباينين هما:

المنهج الفلسفي والمنهج الوصفي:

1. المنهج الفلسفي: أما هذا فلم أجد له تعريفا جامعا مانعا سابقا لأحد الدارسين إلا ما جاء به أصحاب هذا المنهج : "إن المنهج الفلسفي يستند في دراسة الظواهر اللغوية إلى المنطق القياسي وفلسفة العلّية فيبحث عن علة وقوعها ويفسرها ويعتمد في ذلك على البحث التاريخي ".

2. المنهج الوصفي: واما هذا فكما يرى أنيس فريحة "منهج في دراسة اللغة يعنى بوصف الظاهرة اللغوية لا بإيجاد الأسباب والعلل لها "[10].

ويرى دعاة المنهج الفلسفي أنه ينبغي لنا ان نعرف الأسباب والعلل التي تحدث التغيرات اللغوية بحكم العقل البشري الميال بطبعه إلى معرفة الأسباب والعلل،

فظاهرة الإعراب تحتاج إلى تعليل ومثلها الاشتقاق والتصريف والتغيير في بنية الكلمة والمظاهر اللغوية التي لا حصر لها وكلها تحتاج إلى تفسير .

وقد حاول من ذلك الباب جماعة المحققون للمخطوطات أن ينهجوا مثل هذا النهج بل حدّثوه وجددوا جملة الأساليب التي لها أن توصف بالعلمية الحقة، لما تحروا في أمرها وشددوا في الأخذ بها؛ وما ياتي في الجزء الثاني من هذه المداخلة هو خلاصة هذه الأساليب العلمية مقدمة لطلاب البحث والمن يرغبون في خوض مضمار التحقيق والسبر أغوار المخازن والمراكز وأماكن حفظ المخطوطات والحديث عن ذلك يطول لولا قصر النظر وبعد الهدف وضيق الوقت.

ثانيا: أساليب التحقيق:

يرى الباحثون أن تحقيق المخطوطات كغيرها من مناهج البحث العلمية التي تتطلب من الباحث أن يسير وفق مجموعة من القواعد والأساليب التي تساعده على تحقيق مخطوطاته ومن هذه القواعد:

1] اطلاع المحقق على مصنفات التحقيق وأدلة المخطوطات:

1. على المحقق لا سيما المحقق الحديث أن يطلع قبل البدء بعمله وتحقيقه على المؤلفات التي تدله وتعلمه كيفية تحقيق المخطوطات والأساليب والقواعد العلمية المتبعة في هذا المجال.

2. أن يطلع على المخطوطات التي سبق أن حققها سابقوه من العلماء والأساتذة، والطلاب أيضاً، حتى يستفيد عملياً وتطبيقياً من أساليبهم في تحقق المخطوطات.

3. الاطلاع على أخبار التراث العربي وبيبلوغرافيات المخطوطات العربية الصادرة عن المراكز العربية والإسلامية؛ والاطلاع على النشرة الخاصة التي يصدرها معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية (ومركز الملك فيصل للبحوث

والدراسات الإسلامية) أو أي معاهد أخرى. فتلك البيبلوغرافيات والنشرات تفيد الباحث في الاطلاع على الرسائل الجامعية والمخطوطات المنشورة أو التي ما تزال غير منشورة. ونتيجة لاطلاعه فإنه يتجنب مثلاً تحقيق ما سبق أن حقق ونشر.

فالاطلاع والاطلاع المستمر يجنب الطالب الوقوع في مزالق علمية وأكاديمية.

وهذه القضية العلمية لا تنطبق على موضوع المخطوطات فحسب، وإنما على كل الرسائل العلمية، التي ينبغي على الطالب الاطلاع على الدليل العلمي لكل جامعة لمعرفة الرسائل والاطروحات الجامعية التي سبق أن نوقشت في هذه الجامعة أو تلك[11].

2] الصفات الواجب توافرها في المحقق:

يحتاج التحقيق إلى أمور علمية عديدة بعضها يتعلق بالمحقق ذاته وبعضها يتعلق بالمخطوط وأسلوب التحقيق، ومن الصفات التي يجب أن تتوفر في المحقق:

1.الالتزام والرغبة بتحقيق المخطوط الذي ينوي القيام بتحقيقه: لأن عدم الرغبة وعدم الاقتناع، لن يؤديا إلى تحقيق دقيق بل إلى تحقيق هامشي، ثم إن الالتزام الحضاري بالتراث، هو من العوامل الهامة في التحقيق. لأن هدف التحقيق لا يكمن فقط في نشر المخطوطات أو لنيل درجة علمية (ماجستير أو دكتوراه) على عمل التحقيق، وإنما يهدف أيضاً لإحياء هذا التراث ونشره والاستفادة من علومه ودرجاته. واختيار الصالح منه ولنشره .

2.دقة الملاحظة وامتلاك علوم أخرى وسعة المعارف: فمن الصفات الواجبة في المحقق، أن يكون دقيق الملاحظة، دقيق المعرفة، يمتلك علوماً أخرى في غير موضوع المخطوط، كي يساعده ذلك على التحقيق. ثم إن سعة معارفه وعلومه تسهل

له مهمته، لأن تحقيق المخطوطات يحتاج إلى علوم عديدة تؤدي إلى تحقيق متكامل، ولا بد من أن يمتلك " ملكة النقد."

3.الاطلاع على أعمال المحققين السابقين للاستفادة من تجاربهم، وأساليبهم العلمية في عملية التحقيق كما سبق توضيحه. ولا مانع مطلقاً، بل من واجب المحقق أن يستعين – إذا اضطر –بذوي الخبرة والاختصاص، فيسأل عن بعض الأمور الغامضة، أو التي تحتاج إلى توضيح أو تفسير لم يستطع المحقق أن يصل إليها.

4.الصبر والأمانة، وهما صفتان لازمتان للمحقق على غرار بقية الصفات. فمن المعروف أن التحقيق يحتاج إلى جهد علمي متواصل، وإلى وقت طويل وإلى بحث وتنقيب وجمع للمعلومات. وإذا لم تتوفر هذه الصفة فإن المحقق لا يستطيع أن يتابع مشواره العلمي. أما الأمانة فهي صفة دينية وعلمية للمحقق، لأن فقدان الأمانة العلمية تؤدي إلى التزوير والسرقة العلمية وإلى الغش العلمي.

5.اقتناع المحقق بضرورة الاطلاع على مصادر متنوعة وعلوم ومعارف في موضوع التحقيق وفي غيرها من الموضوعات المساعدة على التحقيق، وأن المقصود من ذلك تحقيق وثيقة أو مخطوطة عثمانية أو فارسية لا تحتاج إلى كتب لغوية تاريخية فحسب، وإنما قد تحتاج إلى كتب جغرافية واقتصادية وأنتروبولوجية وقانونية وقواميس لغوية لتفسير ما غمض من كلمات وألفاظ عثمانية أو فارسية، وهكذا بالنسبة لبقية الموضوعات وبقية المخطوطات.

6.ضرورة عودة المحقق إلى الفهارس – وهي كثيرة – وهي فهارس للمخطوطات وللكتب الموجودة في المكتبات العامة؛ فقد يجد المحقق نسخة أخرى من المخطوط الذي يقوم بتحقيقه؛ والإجراء المتبع طلب نسخة من المخطوط الثاني بداعي المقارنة العلمية والمقارنة في مجال قضية هامة وأساسية، وضرورة العودة إلى الكتب

والمصادر العربية المتخصصة في علوم متنوعة تفيد الباحث والمحقق. وهناك مجالات علمية لا بد من العودة إليها مثل مجلة "الفهرست" البيروتية، ومجلة المجمع العلمي العراقي، ومجلة التراث العربي السورية، ومجلة معهد المخطوطات العربية ومجلات عربية إسلامية عديدة متخصصة منها مجلة " تراثنا " بالإضافة مجلات أجنبية.

3] قواعد وأساليب ومناهج تحقيق المخطوطات:

على المحقق إتباع أساليب للتحقق من صحة المخطوط أو الوثائق ومن بين هذه الأساليب " نقد الأصول وهو ما سبق ذكره في المنهج التاريخي من النقد الداخلي والخارجي للوثيقة نقداً علمياً بهدف الوصول إلى الحقيقة. فالنقد الإيجابي عامل أساسي من عوامل التحقيق، ومن صفات المحقق، والسبيل العلمي للوصول إلى الحقيقة.

وتتم عملية النقد الخارجي وفق: الاهتمام بمعرفة المخطوط ومؤلفه، وتاريخ تأليفه، ومكانه؛ ثم ما هي الموضوعات التي يتناولها المخطوط؛ وما علاقته بنسخة أخرى للمخطوط نفسه ؟ والفائدة من الإجابات عن هذه التساؤلات والتحقق منها؟ تقودنا إلى وضعية الوثيقة فيما إذا كانت صحيحة أو مزورة.

أما النقد الداخلي فيتضمن بحثاً في مضمون نص الوثيقة منهجيته، كاتبه، واتجاهه الاجتماعي أو الأدبي، والبحث فيما إذا كان الكاتب معاصراً للحدث ومشاركاً فيه أم مراقباً ومدوناً فحسب ؟ ثم دراسة منهجيته من خلال الأساليب والأدوات التي استخدمها في كتابة المخطوط أو الوثيقة أو المصدر بشكل عام[12].

ونقد الأصول يهتم أيضاً بدراسة التزييف والانتحال، وفيما إذا كان الأصل بخط المؤلف أم لا. وقد قسم حسن عثمان النقد الباطني إلى قسمين: **النقد الباطني الإيجابي الذي** يهدف إلى التحقيق من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف بما كتبه،

والعناية التامة إلى بقراءة النص التاريخي ومحتوياته، وعدم تسخير النص لآراء واتجاهات المحقق. **وأما النقد الباطني السالب،** فيكون كما ياتي:

1.أن يعي المحقق حقيقة وهي أن المؤرخين يخطئون ويصيبون كسواهم. ومن الخطأ الاعتقاد بأن كل المعلومات الواردة في جميع الأصول صحيحة. فبعضها غير صحيح. ومن هنا أهمية النقد الباطني السلبي من حيث هو عملية ضرورية لتصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها، ووضع الشك للوصول إلى الحقيقة التاريخية. ويجب التمييز بين تزوير المؤرخ وكذبه وبين خطأ ارتكبه أو معلومه خدع بها.

2.التدقيق في تاريخ كتابة الوثيقة، وهل هذا التاريخ يتلاءم مع اللغة التي كتبت فيها والمفردات التي استخدمت بين سطورها ؟ وكيف يتم ذلك ؟ .

فلقد كان لافتتاحية المراسلات وخواتمها في بعض الفترات التاريخية مصطلحات وألفاظ خاصة معروفة في الكتابات الرسمية. ثم إن الألقاب التي كانت تطلق على الملوك والسلاطين والأمراء والقضاة ذات مغزى تاريخي هام تفيدنا عما نتوخاه في هذا المجال، كما أن دراسة المدن والقرى والبلدان لها فوائد تاريخية هامة في مجال التحقيق لا سيما إذا تغيرت أسماؤها أو حتى إذا لم تغير، فضلاً عن الأسلوب اللغوي المعتمد[13].

3.التأكد من كاتب الوثيقة أو المخطوط إذا كان بالفعل قد عاش في فترة كتابة الوثيقة أو المخطوط. وباستطاعة المحقق معرفة المؤلف وزمن حياته من خلال بعض عبارات كان يستخدمها النسّاخ كقولهم عن مؤلف المخطوط " رحمه الله " أو غفر الله له " أو على العكس كأن يستخدم عبارة " أمده الله عمره وأمده الله بالقوة " فإن في هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ في زمن كان المؤلف فيه قد مات أو ما يزال حيا [14]، وباستطاعة المحقق أن يتعرف إلى تاريخ

المؤلف من خلال الكتب الخاصة عن الأعلام والشخصيات، ومن خلال تاريخ كتابة المخطوط أو تاريخ نسخها .

4.التأكد وفحص نوع الورق ونوع الحبر المستخدم ولونه والخط الذي خطت فيه الوثيقة، فأنواع الورق والحبر والخطوط دلائل حسية هامة على الفترة التي كتبت فيها الوثيقة، وهل هذا المخطوط أو الوثيقة أصلية، أم صورة عنها. وهل هي على حالها أم سبق أن رممت. وعلى سبيل المثال فالمخطوطات والوثائق في العصور القديمة هي غيرها في العصور الوسطى والحديثة سواء من حيث نوع الورق أو نوع الخط والأسلوب الأدبي أو التاريخي التي كتبت فيها.

5.دراسة الأختام والتوقيع في حال وجودها على الوثيقة أو المستند، ومقارنتها مع الأختام وتواقيع أخرى عرفت في الفترة التاريخية ذاتها. فالأختام لها دارسون متخصصون يعرفون باسم دراسي الأختام على غرار علم قراءة الخطوط ويعتبر العالم " مابلون" أول واضع لأصول علم الكتابة الأثرية وحل المستندات القديمة، وشروحات حول مميزات الأصالة أو التزوير في مثل هذه الكتابات.

6.مقارنة الوثيقة أو المخطوط المنسوخ بمخطوط آخر للمؤلف نفسه قد يوجد في أماكن أخرى بخطه نفسه أو بخط سواه، فكثير من المخطوطات القديمة توجد نسخ لها في إستانبول والقاهرة ولندن ولايدن وباريس، وقد يوجد لمخطوط واحد نسختان أو أكثر، وهذا يحتاج إلى جهد لإنجاز موضوع المقارنة. أما العمل الأكثر جهداً فإنه يكون في حال عدم وجود نسخ أخرى من المخطوط موضوع التحقيق والتمحيص. وكم من رسائل الدكتوراه القائمة على تحقيق مخطوط ما ردت أما لجنة المناقشة، لأن المتقدم للمناقشة لم يكمل عمله ولم يعتمد على نسخ أخرى للمخطوط وجدت فعلاً في العواصم العربية أو الأجنبية.

وعلى المحقق أن يعمد إلى المقارنة لتقييم أصالة الوثيقة أو المخطوط مثل التحليل الكيمائي والطبيعي للمادة التي كتبت عليها. ويمكن للمحقق مثلاً أن يحدد تاريخ الوثيقة بمعرفة مكان وزمان صناعة الورق. وينطبق هذا التحليل الكيمائي على الحبر المستخدم فضلاً عن طريقة الإخراج وشكل الحروف والطبعة وحجمها. وقد اعتمد البحاثة في التاريخ المعاصر على المختبرات الكيمائية وعلى العدسات المكبرة والميكروسوب والكاميرا، وطريقة الأشعة فوق البنفسجية والتصوير بالفلورسنت .

وقد بلغ من أهمية المخطوطات من الناحية العلمية والتراثية أن بيعت بعضها بمئات الآلاف من الدولارات أو الجنيهات الإسترلينية. كما برزت جماعات تعمل بين أوربا وأميركا وألمانيا وعواصم العالم الإسلامي مثل استانبول والقاهرة، ودمشق وبيروت وبغداد والمغرب وتونس، وعملها الأول تأمين المخطوطات بأساليب متعددة لنقلها إلى الخارج والاتجار بها وبيعها لهواة جمع التراث الإسلامي والعربي.

الخاتمة:

نظراً للأهمية التي تحتلها المخطوطات في إحياء التراث، فقد ارتأت مناهج البحث التاريخي والأدبي والعلمي أن لا يُعمد إلى نشر المخطوط – كما هو – دون تقديم وتعريف به وبمؤلفه ودون دراسته، وبالتالي دون تحقيق ما غمض فيه. فأهمية نشر المخطوط هي في ضبطه وتحقيقه حتى تتم الاستفادة منه كما يجب، وعلى هذا فقد وضعت قواعد ومناهج لضبط وتحقيق المخطوطات ومنها ما سبق ذكره حول منهج التحقيق من الوثائق ويمكن أن نضيف إليها ما ياتي:

*–استنساخ المخطوط أو تفريغه على صفحات خاصة. وعلى المحقق أن يقسم الصفحات إلى قسمين: القسم الأعلى يخصص لاستنساخ المخطوط، بينما يخصص القسم الثاني للهوامش والتعليقات. غير أن هذه الهوامش تكتب بعد الانتهاء نهائياً من

عملية الاستنساخ. وتكتب عادة على بطاقات خاصة، ثم تفرغ في أماكنها وهوامشها وصفحاتها الخاصة بها.

*–التعريف بمؤلف المخطوط؛ ولادته ووفاته، عائلته أساتذته وشيوخه، مؤلفات الأخرى والتعريف بها، العصر الذي كان يحياه، المناصب التي تولاها، دوره في الحياة الأدبية والثقافية والاجتماعية.

*–ذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ إذا وجد.

*–تقطيع النص وتوزيع فقراته؛ فبعد تفريغ النص وقراءته قراءة دقيقة، يوزع النص إلى فقرات والفقرات إلى جمل، ويضع المحقق ما يحتاجه النص من علامات الترقيم الحديثة المعروفة تبعاً للحاجة والموقع كما يستخدم نظام أجهزة الفلورسنت في البنوك لاكتشاف العملات المزورة.

ولا أرى أني وفيت الموضوع حقه وكفايته، لأن موضوع البحث في المخطوطات وتحقيقها أوسع من ذلك، غير أني أحمد الله على أن حباني بعض النظر؛ وبالله المستعان.

المراجع:

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط2، بيروت ، منشورات عويدات، 1981، ص 41.

[2]– عبد القادر الفاسي الفهري وآخرون، المنهجية في الدب والعلوم الانسانية، ط2، المغرب، دار توبقال، 1993، ص 6.

[3]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ط1، القاهرة، دار الثقافة، 1974، ص 4.

[4]– عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ط2، القاهرة، دار الاعتصام، 1986، ص 43.

[5]– تمام حسان، مناهج البحث اللغوي، مرجع سابق، ص 4.

[6]– عبد الكريم البكري، ابن مضاء ومواقفه من أصول النحو العربي، ط1، الجزائر، د م ج ، 1982، ص : 34 و 125 – 127.

[7]– المرجع السابق، ص 4 – 5.

[8]– عبد الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، مرجع سابق، ص 41.

[9]– توفيق محمد شاهين، علم اللغة العام، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة، 1980، ص 24.

[10]– أنيس فريحة، نظريات في اللغة، سلسلة الألسنية : 3(4)، ط2، بيروت، المكتبة الجامعية، دار الكتاب، 1981، ص14 – 15.

[11]– ينظر: حسان حلاق،مناهج تحقيق التراث والمخطوطات العربية، ط1، دار النهضة العربية، 2001 1425هـ؛ ص 146– 147.

[12]– ينظر: حسان حلاق،المرجع السابق ؛ ص 149– 150.

[13]– حسان حلاق،المرجع السابق ؛ص 151

1 روزنتال، فراننتز/ مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي/ ترجمة أنيس فريحة؛ مراجعة وليد عرفات.– بيروت: دار الثقافة، 1983، ص58